مُقْتَرَحُ عُبُورٍ لِمَا بَعْدَ سُقُوطِ آل سعود

نَحْوَ تَفْكِيكِ الْكِيَانِ السُّعُودِيِّ الْغَاصِبِ



راكان آل عايض

نُسْخَةٌ مُنَقَّحَةٌ

٢٠٢٥م

مُقْتَرَحُ عُبُورٍ لِمَا بَعْدَ سُقُوطِ آل سعود

نَحْوَ تَفْكِيكِ الْكِيَانِ السُّعُودِيِّ الْغَاصِبِ

المحتويات

1- مُقدِّمة	7
2- وأمرُهم شورى بينهم: أين نحن من هذا؟	12
3- أُولى الأولويّات	20
4- لِماذا التَّفكيك؟	23
5- كيف صار الاحتلال توحيدًا؟	27
6- من اللا شرعية إلى الشرعية!	30
7- ما بعد السقوط:	33
8- دَعْوَةٌ ثَوْرِيَّةٌ!	35
9- كيف العُبور إذن؟	40
10- التعامل مع آل سعود بعد سقوطهم	48
11- وفي الختام:	52

.. بسم الله الرحمن الرحيم ..

نُؤمِنُ أنَّ تفكيكَ الكيانِ السُّعوديِّ واجبٌ ، بل هو أوجَبُ الواجباتِ ، وأُولى الأولويّاتِ ؛ وفي سبيلِ تفكيكِهِ وانتِزاعِ حُقوقِنا منه - بدءًا بالحُرِّيَّةِ المُغتَصَبة، فالديار المُحتلَّة، وبقيَّةِ الحُقوقِ المُنتهَكة - نُؤكِّدُ أنَّنا لن نَدَّخِرَ وقتًا ولا جُهدًا، وسنَعملُ بكلِّ ما لدينا من إمكاناتٍ وطَاقاتٍ لتحقيقِ ذلكَ ، واضعينَ في الأفقِ هدفَ إقامةِ الجُمهوريَّةِ الإسلاميَّةِ في الجَزيرةِ العربيَّة.

وما ذلكَ على اللهِ بعزيز.

راكان آل عايض

مُقدِّمة

إنّني أعلمُ ومقتنعٌ أنَّ في الشبابِ والشابّاتِ من أبناءِ وبناتِ شعبِنا، الذي نرجو له التحرّرَ والعزّةَ والتمكينَ وانتزاعَ حقوقِه كاملةً من الغاصبِ المحتلِّ ابنِ سعود، وإقامةَ دولتِه الجمهوريةِ الحرّةِ المستقلّةِ على أُسُسِ الشورى والعدلِ والمساواةِ بين الناسِ والحرّيةِ، والأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكر، كما تنصُّ على ذلك كلُّ نصوصِ القرآنِ العظيمِ وشرعِه القويم.

إنّني أعلمُ أنَّ فيهم مَن يفورُ غضبًا تجاه الأسرةِ الغاصبةِ البغيضةِ، وإنّي أُدركُ جيدًا تلهّفَهم وترقّبَهم لذلك اليومِ الذي فيه يُفكَّكُ ويُزالُ كيانُ الطغيانِ والإجرامِ هذا، كيانُ الظلمِ والفسادِ والاستعبادِ ومحاربةِ اللّهِ والرسولِ وأخيارِ العبادِ.

أعرفُ أنَّ هناك الكثيرَ من أبناءِ وبناتِ شعبِنا ممن يتوقونَ للتحرّرِ وانتزاعِ الحقوقِ المنهوبةِ، والنّهضةِ بأنفسِهم وأمّتِهم

الإسلاميّةِ كافةً على كلِّ المستوياتِ وفي مختلفِ المجالاتِ.

أعلمُ أنَّ هناك شبابًا وشابّاتٍ من جماهير هذا الشعب لا يرضَون بهُويّةِ الغاصبِ المحتلِّ، ولا التسمّي باسمِه، أو اتّباعِ دينِه؛ لأنّه على النقيضِ من دينِ ربِّ العالمين. أعلمُ أنَّ هناك من أبناءِ وبناتِ هذا الشعب مَن لا يزالُ فيهم كرامةٌ وتوقٌ للإصلاحِ والحرّيةِ وفعلِ الخيرات، وهم يُشكّلون نسبةً لا بأسَ بها، إن هم بدؤوا يتحرّكون لتنظيمِ صفوفِهم في سبيلِ توعيةِ غيرِهم، واستنهاضِ همِمِهم، وتوجيهِ الطاقاتِ نحو الوجهةِ الصحيحة.

فيبدؤون بمن حولَهم من أشخاصٍ يثقون بهم ليكوّنوا -حسبَ ما يرونَ هم وما تسمحُ به ظروفُهم الميدانية- أكبرَ عددٍ ممكنٍ من المجموعاتِ التوعويّةِ الثوريّةِ الطليعيّة، لتكبرَ وتمتدَّ شيئًا فشيئًا، يومًا وراءَ يوم، حتى تصلَ لأكبرِ عددٍ ممكنٍ من أفرادِ شرائحِ المجتمعِ المختلفةِ في كلِّ مناطقِ البلاد، أملًا في إحداثِ التغييرِ الذي نرنو إليه.

فلا نحن نريدُ الخرابَ، ولا الاحترابَ، ولا الفوضى، ولا إسالةَ الدماءِ، كما يُخوّفُكم بذلك آلُ سعود، بل نُفضّلُ

-في سبيلِ تحقيقِ التغييرِ الحقيقيِّ والانتقالِ إلى مرحلةِ ما بعدَ آل سعود- الثورةَ الشعبيّةَ الجماهيريّةَ السلميّةَ، المسبوقةَ بثورةٍ في الوعيِ والفكرِ والثقافة، في كلِّ المناطقِ وبكلِّ شرائحِ المجتمع، برجالِه ونسائِه، صغارِه وكبارِه. فإن لم تتحقّقْ (أي الثورةُ الشعبيّةُ)، فلا مناصَ من المواجهةِ المسلّحةِ معهم، أي مع آل سعود.

وقد وضعنا في هذا الكتيّبِ تصوّرَنا أو مقترحَنا الذي ندعو اللهَ أن يتقبّلَه، وأن ينالَ القبولَ والرضا لدى الجماهيرِ التي تتوقُ لانتزاعِ حريّتِها (والتي هي مَن ستختارُ الأخذَ بهذا المقترحِ أو رفضَه، ولن يكونَ لنا نحن غيرُ مجرّدِ الاقتراح، فلن نفرضَ أنفسَنا، ولم نقدّمْ هذا المقترحَ أصلًا كي يُنفَّذَ حصرًا من قبلِنا نحن، بل مَن تختارُهم الجماهيرُ لذلك، وإن وقعَ الاختيارُ علينا، فنحنُ لها، وعلى قدرِ المسؤوليّةِ بعونِ المولى عزّ وجلّ) للانتقالِ من حالةِ الاتّحادِ المشوّهِ المفروضِ قهرًا بقوّةِ السلاحِ، إلى حالةِ الاتّحادِ الحقيقيِّ الذي يكونُ برضا واختيارٍ من الناس، وبالتالي الانتقالِ من حالةِ اللّاشرعيّةِ إلى الشرعيّةِ، ومن اللّادولةِ إلى الدولةِ الجمهوريّةِ الاتّحاديّةِ الشوريّةِ، القائمةِ على الأُسُسِ

والقِيَمِ والمبادئِ والتشريعاتِ الإسلاميّةِ، محقّقينَ بذلك الدورَ الاستخلافيَّ الذي كُلِّفَ به الإنسان، ليقومَ بالقسطِ بين كلِّ الناس، ويُعمّرَ الأرضَ، محاربًا الفسادَ بكلِّ صُوَرِه، والطغيانَ بكلِّ مستوياته، محكّمًا شرعَ اللهِ على أرضِه.

لا خلافَ أنَّ الإيمانَ باللهِ هو أوَّلُ أركانِ الإسلام، ولكن ما معنى الإيمانِ هنا؟ أهو تصديقٌ فقط، دون عملٍ واتّباع؟ أم هو تصديقٌ مضافٌ إليه الاتّباعُ والالتزامُ والعمل؟ لو كان الإيمانُ مجردَ تصديقٍ -كما قد يتصور البعض- فلا قيمةَ لذلك الإيمانِ بالمرة، (وما أكثرَ الذين يعتقدون أنهم من المؤمنين، وما هم بمؤمنين!).

ما الفائدة، مثلًا، من مجرد التصديق بأنّ القرآنَ كلامُ الله، دون العملِ بما احتواه من قيمٍ ومبادئَ وتشريع؟

ماذا سيُغيِّر تصديقُك بوجود الله في الواقع؟ وكيف سيحاسبك اللهُ يومَ الحساب إنْ أنتَ فقط صدَّقتَ بوجوده سبحانه، دونما تطبيقٍ لما أمرَك به في كتابه؟ يعني: ماذا سيغيّر من الأمر وجودُ شخصٍ يُصدّق بوجود الله، لكنه في ذات الوقت يعبد الطغاة، ويأكل أموالَ الناس، ويكذب، ويرتشي، ويُنافِق، ويَزني، ويفعل المُوبقات؟

هذا ليس إيمانًا البتّة؛ الإيمانُ (مع وفوق التصديق) هو اتباعٌ، وعملٌ، والتزامٌ بما أنزله الخالقُ سبحانه في كتابه من تعاليمَ وتشريعاتٍ، وقيمٍ، وأخلاقٍ، وأوامرَ ونواهٍ.

وللذين آمنوا (أي: ليس فقط صدّقوا بوجود الله سبحانه، وإنما عملوا بما أُنزِلَ عليهم، واتّبعوه، والتزموا به في حياتهم) صفاتٌ حدّدها المولى سبحانه فقال في محكم تنزيله: {فَمَآ أُوتِيتُمْ مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ آمَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ ٱلإِثْمِ وَٱلْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ * وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ * وَجَزَآءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّالِمِينَ} [الشورى: 40 - 36].

فالذين آمنوا يجتنبون كبائرَ الإثمِ والفواحشِ (المحرّماتِ والنواهي)، ومن صفاتهم أنّهم يغفرون إذا ما غضبوا (وهم قادرون، ذلك لأنّ العفوَ والغفرانَ لا معنى لهما إذا كانا نابعين من ضعفٍ أو نتيجةِ عجزِ الإنسان، بل إنّ العفوَ عندئذٍ يفتح البابَ على مصراعيه أمام من لا ينزجر ولا

يرتدع... «وضبط النفس والصبر والسماحة -هنا إنما تكون- في الحالات الفردية، وعند المقدرة على الدفع كما هو مفهوم؛ وحين يكون الصبر والسماحة استعلاءً لا استخذاءً؛ وتجمّلًا لا ذلًّا: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾» **[في ظلال القرآن]**، ويستجيبون لله سبحانه، فيُقيمون الصلاةَ ويعملون بأوامرِه تعالى وينتهون عمّا نهى عنه، وأمرُهم (مطلق الأمر: من أمور البيت، أو الحيّ وإدارته، وحتى أمور الدولة وحكمها وإدارتها) شورى بينهم.

والشورى ليست هي «المشورة الخاصّة» -التي قد تقتصر على مشاورةِ أفرادٍ محدّدين-، كما يُحرّفُ الكهّانُ ويفترونَ على الله، فيُصوّرونَ مجالسَ الطغاةِ والبُغاةِ (التي كلُّها بالتعيينِ والتزويرِ) على أنّها «مجالسُ شورى»، والشورى منها براء!

أما شورى القرآن، فهي تتعلّق بالأمّة كُلّها، بكل أفرادها، بكل فئاتها ومستوياتها، برجالها ونسائها، "بينهم" (أي: بين الأمّة ككل، من خلال مجالس الشورى أو ما يُسمّونها بمجالس التمثيل النيابي. فتختار الأمّة ممثليها (أُولو الأمرِ منها) عبر الانتخابات الحرّة والنزيهة، ومن

خلالهم تُشكّل وتراقب وتُحاسب وتَعزِل (إن رأت) الأمة حكومتها، وتُقرّر مصيرها، وتنظر في شؤونها وكل قضاياها المحليّة والإقليميّة، وعلاقاتها بالأمم الأخرى المجاورة والبعيدة، وقرارات السلم والحرب، وتقسيم ثرواتها بالعدل (فلا ربا، ولا استغلال، ولا غش، ولا احتكار، ولا أكل لأموال الناس بالباطل)، وما هو أصغر من ذلك أو أكبر... وهكذا يكون الأمر شورى بينهم. الأمر كله، صغيرُه وكبيرُه، يكون بين يدي جماهير الأمّة -في إطار حدود الله وشرعه، بطبيعة الحال- (لا بيد القلّة المستبدّة التي تتوارث البلاد والعباد).

فلا استئثار بالسلطة، ولا استبداد بالقرار، بل هي الشورى المجيدة التي جاء بها القرآن العظيم قبل ما يزيد عن (1400 عام).

فهذه صفاتُ الذين آمنوا باللهِ ربِّ العالمين: فهم عليه يتوكّلون، ويجتنبون كبائرَ الإثمِ والفواحشَ، وإذا ما غضبوا هم يغفرون (وهم قادرون)، ويستجيبون لربِّهم فيُقيمون الصلاةَ (وإقامةُ الصلاة هنا ليست محصورةً في أوقاتها، أي: لا تُقيم صِلتك مع الله فقط وقت الصلاة، ثم بعدها -أو

بين الصلوات- تقطع صِلتك به بارتكاب المحرّمات والمعاصي وأذيّة عباد الله، بل تظلُّ «مُقيمَ الصلاة» على الدوام، في المسجد وخارجه، مُتخلِّقًا بأخلاق القرآن وتعاليمه وقِيَمه، لا بأخلاق آل سعود والطواغيت وأتباعهم!). ويجعلون أمرهم (كلَّه) شورى بينهم، ويُنفِقون ممّا رزقهم الله سبحانه (التضامن والتكافل الاجتماعي)، إلى آخر صفات المؤمنين: {وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ * وَجَزَآءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّالِمِينَ}، والعفو -كما ذكرنا آنفًا- لا يكون إلا مع المقدرة على جزاء السيئة بالسيئة. فهنا يكون العفو وزنه ووقعه في إصلاح المعتدي والمسامح سواء. فالمعتدي حين يشعر بأن العفو جاء سماحة ولم يجئ ضعفا يخجل ويستحيي، ويحس بأن خصمه الذي عفا هو الأعلى. والقوي الذي يعفو تصفو نفسه وتعلو.

فالعفو عندئذ خير لهذا وهذا. ولا كذلك عند الضعف والعجز. وما يجوز أن يذكر العفو عند العجز. فليس له ثمة وجود. وهو شر يطمع المعتدي ويذل المعتدى عليه، وينشر في الأرض الفساد!» **[في ظلال القرآن].**

فهل نحن حقًّا من المؤمنين؟ كيف ذلك ونحن لا تنطبق علينا أهمُّ صفاتهم؟ كيف نقول إننا نستجيب لربّ العالمين ونحن بلا شورى، بلا حرية، بلا كرامة، بلا تضامن ولا تكافل فيما بيننا؟ كيف ندّعي الإيمانَ بالله ثم لا نُؤمن ونُطبّق الشورى في أمرنا بيننا؟ كيف ندّعي الإسلام ونحن نعبد الطغاة والأوثان؟

ينبغي أن يَعي الشبابُ المسلم -ذكورًا وإناثًا- أن الشورى جزءٌ من صميمِ عقيدةِ المسلم، وذلك بعد ما حاول الطغاةُ وكهنتُهم عبر التاريخ -ووصولًا إلى آل سعود وكهنة الوهابية- إفراغ عقيدةِ المسلم ومسخَها، حتى تتناسب مع متطلباتِ الطغاةِ وشروطِ بقائهم، فلا يعود المسلمُ يستنكر غياب الشورى، ولا يعتبر في ذلك إبطالًا وضربًا لعقيدته! بل ويعتبر في كلامي هذا مبالغة!

علينا، معشرَ الشبابِ والشابّات، أن نعيَ حقيقةَ دينِنا، وصحيحَ العقيدة، من كتاب الله سبحانه، لا من أفواه الكهّان والجُهّال..

فنعِيَ أن المسلمين بلا شورى (شورى القرآن، التي هي للأمة كلها)، مجرد قطعان، يسوقها ويستغلها ويعبث بها

وبمقدّساتها ومقدّراتها وثرواتها وبلادها -ليس الطواغيت وحدهم، بل والأمم من ورائهم-، وأنَّ الإسلام بلا شورى، ليس بإسلام... والسلام.

نؤمنُ أنَّ تفكيكَ الكيانِ السعوديِّ واجبٌ، بل هو أوجبُ الواجباتِ وأُولى الأولويّات؛ هذا الكيانُ الغاصبُ الاستئصاليُّ، الذي لم يَسلم من شرِّه بشرٌ ولا حجر، والذي استغلَّ دينَ اللّهِ أبشعَ استغلال؛ محرِّفًا، ومشوِّهًا، ومُحارِبًا إيّاه طيلةَ قرنٍ من الزمانِ وأكثر، بل منذ أن قامت الشراكةُ المشؤومةُ بين محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب عام 1744م.

وفي سبيلِ تفكيكِه (ونتحدّث هنا عن التفكيكِ السياسي بطبيعة الحال)، وانتزاعِ حقوقِنا منه -بدءًا بالحريةِ المُغتصبة، فالديار المُحتلّة، وبقيّةِ الحقوقِ المُنتهَكة- نؤكّدُ أننا لن ندّخرَ وقتًا ولا جهدًا، وسنعمل بكلّ ما لدينا من إمكاناتٍ وطاقاتٍ لتحقيق ذلك، واضعين في الأفقِ هدفَ إقامةِ دولةٍ حقيقيةٍ، تقوم على هذه الأركان: الشورى، والعدل، والحرية، والمساواة بين البشر، والأمر بالمعروف،

والنهي عن المنكر، وحاكميّة الشريعة؛ أي: الدولة الإسلامية الحقيقية.

(والدولةُ الإسلاميةُ -لمن يجهل- هي دولةٌ مدنيّة جماهيرية، لا هي دينيةٌ -بالمعنى الكهنوتي- ولا عسكرية، ولا هي وراثيّة بطبيعة الحال)، والأمرُ فيها (مُطلقُ الأمر؛ بدءًا بالحكمِ وحتّى أقلّ وأصغرِ شيءٍ يخصُّ الأمّة)، للأمّة (كلِّ الأمّة) شورى بينهم (أي: بين الأمّة كلِّها، ذكورًا وإناثًا) ضمن حدودِ الشرعِ الحنيفِ الصالحِ لكلِّ زمانٍ ومكان.

وأن تكون عاصمةُ هذه الدولةِ هي المدينةُ التي اختارها سيّدي رسولُ الله ﷺ لإقامةِ أوّلِ دولةٍ مدنيّةٍ حقيقيّةٍ في تاريخِ المسلمين والإنسانيّة، أي: المدينةُ المنوّرة، مدينةُ الحبيبِ ﷺ. (على أنّه هو كذلك -أي هذا الاقتراح- سيكون خاضعًا لاختيارِ جماهيرِ الأمّة، لا بالفرضِ عليها، وسيأتي معنا تفصيلُ ذلك).

مِـمَّا لا يَـخفى عـليكم، أيُّـها الـفُضلاء، أنَّ الـكِيانَ السُّعوديَّ إنَّما قامَ على دِماءِ وأشلاءِ رِجالِ ونِساءِ الجزيرةِ الـعربـيَّةِ (وحـتَّى الأطـفالِ، لـم يَسـلموا مـن شَـرِّ آل سـعود وجُـنودِهـم)، بـعد أن كَـفَّروا -وكَـهَنتُهم الـوهـابـيُّون- كـلَّ المسلمين، ليس في الجزيرةِ العربيَّةِ وحدَها، بل وفي العالَمِ أجمَعَ.

حتى قيل عند احتلالهم الطائف إنهم: "قتلوا الناس قتلًا عامًّا، واستوعبوا الصغيرَ والكبيرَ، والمأمورَ والأميرَ، وصاروا يذبحون على صدرِ الأمِّ الطفلَ الرضيعَ، وصاروا يصعدون البيوتَ ويُخرجون من توارى فيها، فيقتلونهم. فوجدوا جماعةً يتدارسون القرآنَ فقتلوهم عن آخرِهم، حتى أبادوا من في البيوت جميعًا، ثم خرجوا إلى الحوانيتِ والمساجدِ وقتلوا من فيها، ويقتلون الرجلَ في المسجدِ وهو راكعٌ أو ساجدٌ، حتى أفنوا هؤلاء المخلوقاتِ".

كُلُّ مَن لم يُصبح وهابيًّا، اعتُبِر كافرًا ومُشركًا، مُستَحِقًّا للقتل، ومُستَباحَ المالِ والعِرضِ (وفقَ عقيدةِ ابنِ عبدِ الوهَّاب طبعًا، وإلَّا فدينُ اللهِ بَراءٌ من هذا الكُفرِ والإجرام). ثمَّ نهبوا وسَعْوَدوا ما في جوفِ الأرضِ وما/ومن عليها (أي والنَّاسِ أيضًا).

***

إنَّ كيانَ آل سعود قد قام وتأسس على الغَصبِ والسلبِ، والباطلِ، والجورِ، والفجورِ، والظلمِ، والقهرِ، وتكفيرِ المسلمين، واستباحةِ دمائهم وأعراضهم وأموالهم. فهو كيانٌ لا شرعيةَ له من الأصل، وما بُني على باطلٍ فهو باطلٌ.

لقد عاثَ في الأرضِ والناسِ فسادًا وظلمًا وإجرامًا وخرابًا. فهل لهذا الكيانِ القابليةُ للبقاءِ أو الاستمرارِ، أو حتى للإصلاحِ؟ حتمًا لا.

لأنَّ المشكلةَ ليست فقط في شَكلِ النِّظامِ مثلًا لهذا الكِيان، أو بعضِ الشَّخصيَّاتِ فيه، وإنَّما هي مُتعلِّقةٌ بأصلِه (أي: كيف نَشَأ، وكيف امتدَّت وتوسَّعَت حُدودُه، إلى أن وصلَت إلى ما وصلَت إليه!).

الـمُعضلةُ هـي أنَّ هـذا الـكِيان -وإنْ حـاوَلَ الـبعضُ، أو علَّقوا شيئًا من الأملِ لإصلاحِه، أو تغييرِ بعضِ رُموزِه- لا شَرعيَّةَ له.

يعني: حتَّى وإن تحوَّل إلى مَلكيَّةٍ دستوريَّة -كما تُنادي بها المُعارضةُ المُسَعوَدة، فإنَّ الأساسَ هو ذاتُه: أنْ لا شَرعيَّةَ لهذا الكِيانِ مطلقًا.

(ونقول: "المُسَعوَدة"، لأنَّها لم تَكفُر بعدُ بآل سعود، بل تدعو وتَعملُ لبقائِهم، تحتَ شعارِ "المَلكيَّةِ الدستوريَّة"، أي: إعـطاءُ آل سـعود وكِيانِـهم فُـرصـةً لـلحياةِ، والإجـرامِ، والعَبَثِ بحقوقِ الناسِ، لِمُدَّةٍ أطول!).

يصف أفرادُ آل سعود ما قام به جدُّهم عبدُ الإنجليز "توحيدًا"، ويقولون عن كيانهم الغاصب الوهابيّ الاستئصاليّ هذا "دولةً عُظمى، وتحكم بالشريعة" (يقصدون شريعة ابن عبد الوهاب)، ويقول الأتباعُ ممّن يرجون بقاءهم أو قل "إصلاحهم"، يجب ألا نفرّطَ في هذا الكيان وحالةَ الاتحاد هذه على الإطلاق. ولكن، لم يسألْ مُسعوَدٌ منهم نفسه: كيف صار الاحتلال توحيدًا؟ هل عُرِض علينا الانضمامُ لكيان ابن سعود ابتداءً حتى نسميه حقًّا "توحيدًا أو اتحادًا"؟ أم فُرِض علينا بقرار منه هو (وبريطانيا) وليس منّا؟ هل كان الانضمام نابعًا من حرية اختيار أم هو واقعٌ فُرِض علينا بقوة السلاح؟

***

إنّه كيانٌ قام ونشأ واستمرّ بغيًا وظلمًا بقوة السلاح، كيانٌ أُسّس على التكفير واستباحة الأعراض والظلم

والإكراه، ولم يكن لمن يُسمّى اليوم بـ"الشعب المُسعوَد" ربعُ قرار أو نتفةُ خيار في الرفض أو الانضمام لهذا الكيان، كلّ ذلك تمّ وكان بسيفٍ لطالما أشهره -ولا يزال- ابن سعود على رؤوس مُسعوَديه، فيما لو تجرّأ أحدٌ منهم ضده ولو بكلمة، ولو حتى بصمته!

فبالله عليكم يا أهل العقول الوازنة، هل مثلُ هذا الكيان قادرٌ أصلًا على الحياة؟

هل يمكنه الاستمرار فيما لو توفّر للناس هامشُ حريةٍ واختيار؟

بالطبع لا، وألف لا.

إنّه كيانٌ مرفوضٌ ومنبوذٌ من أساسه، فوق أنّه منذ أن قام وهو يحمل بذور فنائه وتفكّكه واندثاره فيه، وزواله أقرب مما يظن كلُّ المراقبين والمحللين.

إذن، فهذا الكِيان (أو حالةُ الاتحادِ المُشوَّهة هذه) إنما تأسَّس -ابتداءً- وقام على الباطل، على اللاشرعيَّة، ولا يمكن لكيان (أو اتحادٍ) هذا أساسُه أن يستمرَّ، ويكونَ محلَّ قبولٍ ورِضا من الناس داخله (أو ضمنه)، مهما طرأ على هذا الكيان (أو الاتحاد) من محاولات إصلاحٍ وترقيعٍ وتزويقٍ بعد ذلك! (كيف لا؟ وقد تمّ ضمُّهم -أي: الناس إليه غصبًا بقوة السلاح، والتكفير، والتقتيل، أي: بالإكراه، رغمًا عن إرادتهم، ثم تمّ سَعْودتُهم، أي: تحويلهم إلى مجرد متاعٍ أو ملكيَّةٍ تابعةٍ لآل سعود، لا قرارَ لهم في أيّ شيء؛ سابقًا والآن وإلى ساعة الزوال!).

ومن أجل الخروج من حالةِ اللاشرعيَّة هذه إلى حالة الشرعيَّة، والانتقالِ من حالةِ الاتحادِ المُشوَّه إلى حالةِ الاتحادِ الحقيقيِّ الذي يتمُّ بقبولٍ ورِضا واختيارٍ من جماهير الأمَّة، لا مفرَّ من تفكيك هذا الكيانِ السعوديّ (إمّا بثورةٍ

الجماهير، أو بسلاحِ الطليعةِ المجاهدةِ المخلِصةِ المؤمنة، مرجعيتُها كتابُ اللّٰه، ثم هديُ نبيِّه ﷺ، تقود وتستنهض كلَّ الأمّة).

(وهذا سيحدث -بشكلٍ تلقائيٍّ- بمجرد سقوطِ نظامِ آل سعود وتفككِ كيانِهم السياسيّ)، ثم هم -أي: جماهير الشعب -وكل من يعيش معهم- في كلِّ منطقةٍ من مناطق وأقاليم الجزيرة العربية- يعودُ إليهم قرارُ الاتحادِ الذي سيتمُّ -بحولِ اللّٰه- برِضا، واختيارٍ، وقبولٍ منهم، لا بالفرضِ والإكراه، كما فعل آل سعود وأسيادُهم الإنجليز. وسنعرض هنا مقترحَنا نحن لإيجادِ حالةِ الاتحادِ الحقيقي، الذي لا يقتصر على شعبنا في جزيرة العرب فحسب، بل وينفتح على كلِّ جماهيرِ وشعوبِ الأمّة الإسلامية، جنوبًا وشمالًا، وغربًا وشرقًا، لمن اختار ذلك عن طَوعٍ واقتناع. فنخرج من حالةِ الاتحادِ الحاليّ المشوَّه، إلى حالةِ الاتحادِ الحقيقيّ، وبالتالي من اللا شرعية إلى الشرعيةِ الكاملة.

لِنَقُلْ إنَّ جماهيرَ الشعبِ (نعني كلَّ المسلمينَ الذين يعيشونَ في الجزيرةِ العربيّةِ، لا فرقَ بين عربيٍّ أو غيرِ عربيٍّ، كلُّهم سواءٌ) قد نهضوا وتحرّكوا (رجالًا ونساءً، كبارًا وصغارًا) في ثورةٍ جماهيريّةٍ شاملةٍ تَجتثُّ آل سعود عن آخرِهم. (وبالمناسبة: لا يستطيعُ جنودُ آل سعود التعاملَ مع هكذا حدثٍ، لانعدامِ الخبرةِ لديهم، وبالتالي سرعةِ انهيارِ النظامِ -بعونِ اللّهِ-). وهذا ما نؤيّده نحن ابتداءً (أي: نؤيّدُ الثورةَ الجماهيريّةَ السلميّةَ)، فإن اختارَ الكيانُ الغاصبُ الصدامَ، فهناك الطليعةُ الصادقةُ المؤمنةُ -بإذنِ اللّهِ- التي ستأخذُ على عاتقِها مواجهةَ آلِ سعود بالطريقةِ التي هم (أي: آل سعود) فرضوها علينا؛ أي: بالسلاحِ.

وهذا ما لا نؤيّدُه كخيارٍ أوّليٍّ، ولكن أين المفرُّ منه؟

والقتالُ مكروهٌ بطبيعةِ الحال، لكن يلتجئُ إليه الإنسانُ إذا انعدمتْ أمامَه كلُّ الخيارات.

أم لم تقرؤوا قولَ الله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [البقرة: 216]؟

ولكن هكذا هي الحياة: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ} [الأنبياء: 35].

صراعٌ وتدافُعٌ: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ} [البقرة: 251].

تَدافُعٌ بين الخيرِ والشرِّ، الحقِّ والباطلِ، العدلِ والظلمِ، الشورى والاستبدادِ، الإسلامِ والإجرامِ، الإيمانِ والطغيانِ والكُفرانِ، الحريَّةِ والاستعبادِ، الإصلاحِ والإفسادِ، العُمرانِ والخرابِ، الإحسانِ وأذيَّةِ العبادِ، السَّلامِ والعُدوان... إلخ. وقد يَصل هذا التدافعُ إلى مرحلةِ القتال، فيكون حينئذٍ أمرًا لا مفرَّ منه.

وهذا هو القتالُ في سبيلِ الله؛ أي: في سبيلِ الحقِّ والخيرِ والعدلِ، والشورى، والإسلامِ، والإيمانِ، والحريَّةِ،

والـمساواة بـين الـعباد، والـصَّلاح، والـعُمران، والإحـسان، والسَّلام، وكلِّ قيمِ القرآنِ العظيم... إلخ.

واللّٰهُ يـحبُّ الـذيـن يـقاتـلون فـي سـبيله: {إِنَّ اللَّهَ يُـحِبُّ الَّـذِيـنَ يُـقَاتِـلُونَ فِـي سَـبِيلِهِ صَـفًّا كَـأَنَّـهُـم بُـنْيَانٌ مَّـرْصُـوصٌ} [الصف: 4].

***

دَعْوَةٌ ثَوْرِيَّةٌ!

لـقد كـانـت دعـوةُ الـرسـولِ الـخاتـمِ (ص) دعـوةً ثـوريّـةً شاملةً، كانت ثورةً في أوّلِها، وهي ثورةٌ في أصلِها، وهي مستمرّةٌ إلى أن يرثَ اللّٰهُ الأرضَ ومن عليها؛ ثورةً على كلِّ أشكالِ الظلمِ والفسادِ والقهرِ والتخلّفِ والسلبيّةِ، وعلى كلِّ الانحـرافـاتِ الـفكريّـةِ والـعقديّـةِ والسـيـاسـيّةِ والاجـتماعـيّةِ والثقافيّةِ والاقتصاديّةِ والأخلاقيّةِ، والمسلمُ الحقُّ، بتعريفِ القرآنِ، هو إنسانٌ دائمُ الثورةِ، مستمرُّ الثورةِ، لا يَهمدُ حتى يُوارى التراب.

الإسلامُ ثورةٌ شاملةٌ وجذريّةٌ لا تتوقّفُ بأيِّ حالٍ. وذلك جزءٌ من كينونةِ الإسلام؛ بمعنى أنّه لا إسلامَ بدونِ ثوريّتِه

تلك المتشكّلِ بها والمتشكّلةِ به. وهذا الذي يفسّرُ تهافُتَ وإجماعَ كلِّ أنظمةِ الطغيانِ والتوريثِ عبرَ التاريخِ لمحاربةِ هذا الدينِ والمؤمنينَ حقَّ الإيمانِ به.

وبالتالي؛ فإنّنا نؤكّدُ في هذا السياقِ على منهجِنا الثوريِّ الجذريِّ التقدّميِّ التشاركيِّ الذي لا يستبعدُ خيارَ العنفِ الثوريِّ ضدَّ آل سعود الغاصبينَ الكافرينَ المعتدينَ المستعبدينَ المجرمينَ المحاربينَ للهِ والرسولِ، بل هو ما ندعو إليه، أي إلى العنفِ الثوريِّ الموجّهِ ضدَّ هذه الطغمةِ الفاسدةِ المفسدةِ المحرّفةِ لدينِ اللّٰهِ والمستعبدةِ لخلقِ اللّٰهِ... على أنّنا عندما ندعو إلى هذا الأمر، أي العنفِ الثوريِّ الموجّهِ، فإنّ المقصودَ أن يكونَ ذلك في صورةٍ تختارُها وتديرُها الجماهيرُ، لا أن تستفردَ مجموعةٌ ما بالقرارِ وحدَها، فإذا ما أسقطتِ النظامَ استبدّتْ بالسلطةِ، فلم يتغيّرْ شيءٌ، اللهمّ إلا في الوجوه!! وسيكونُ ذلك حينها «انقلابًا عسكريًّا» آخرَ، كما كلُّ الانقلاباتِ العسكريّةِ التي جرت في المنطقةِ والعالمِ، فلم تنتجْ سوى مزيدٍ من الاستعبادِ والطبقيّةِ والاستبدادِ والهمجيّةِ... إنّ ما ندعو إليه هو أن يكونَ خيارُ العنفِ الثوريِّ نابعًا من الجماهيرِ

المسلمةِ الثائرةِ نفسها، فهي من تقرّرُ، وهي من تفرزُ الطليعةَ المقاتلةَ منها، التي تتولّى الجانبَ العسكريَّ للثورةِ تحتَ قيادةِ الجماهيرِ نفسها، التي تمدُّها بالعتادِ والمتطوّعينَ للقتالِ... ونحن نؤكّدُ على أنّ ذلك إذا ما حصل، فإنّ بقاءَ كيانِ آل سعود الغاصبِ قائمًا سيكونُ مستحيلًا، بحولِ اللهِ، ونؤمنُ بأنّ الأمرَ لن يستغرقَ وقتًا طويلًا إذا ما اتّحدتِ الجماهيرُ الغاضبةُ الثائرةُ، وإرهاصاتُ انهيارِ الكيانِ السعوديِّ الغاصبِ باديةٌ على كلِّ حال... ومصيرُ آل سعود في نهايةِ المطافِ هو الزوالُ، شاءَ من شاءَ وأبى من أبى، زوالٌ يعقبه إعلانٌ لقيامِ سلطةِ الجماهيرِ، وبدايةُ مرحلةٍ جديدةٍ يتساوى فيها الناسُ، وتُعادُ فيها الحقوقُ إلى أصحابِها، ويتأسّسُ فيها حكمُ الشورى والعدلِ والاختيارِ في ظلِّ حاكميّةِ اللهِ وشريعتِه الممثّلةِ بالنصِّ القطعيِّ (القرآنِ الكريم).فلنعملْ لتلك اللحظةِ إذن، الآتيةِ -لا محالةَ- إذا ما توكّلنا على اللهِ أوّلًا، وعملنا بالأسبابِ، وفجّرنا الطاقاتِ الكامنةَ، وسعينا بكلِّ قوّتِنا باتّجاهِها.

***

إذن، هَبوا أن كيانَ آل سعود قد اهتزَّ، وبدأ يتفكَّك وينهار -سواءٌ بثورةِ الجماهير أو بسلاحِ المجاهدين-؛

المهمُّ أنه تفكَّك وسَقَط، واستراح منه العباد. في هذه المرحلةِ بالذات -وهي التي تتخوَّف منها الجماهيرُ في كلِّ مكانٍ لما يشوبُها من فوضى واختلالٍ في الأمنِ العام- وهذا طبيعيّ؛ فأيُّ نظامٍ في العالم، يسقط -مهما كان ظالمًا ومجرمًا- يتبعُه شيءٌ من الفوضى وعدمِ الاستقرار.

ولكن، حجمُ تلك الفوضى مرهونٌ بمدى الوعي واليقظة والتماسكِ لدى الجماهيرِ وقياداتها. فإن كانوا على قدرِ المسؤولية، ومستوى المرحلة، وكان لديهم التصور الشامل المعقول لعبور هذه المرحلة، تمهيدًا لتأسيس المشروع البديل، فلن تكونَ حالةُ الفوضى تلك من الصعوبة بحيث نعجز عن ضبطها والسيطرة عليها.

إنَّ هذا المقترح أو التصوّر الذي نطرحه لعبور هذه المرحلة، بما يشمل تأسيس المشروع البديل، لن ينال شرعيّته، وبالتالي تطبيقه، قبلَ قبول الناس له واقتناعهم به. نحن لا نتحرّك، ولا نعمل شيئًا (يتعلّق بالأمّة)، دون أن يكون محلَّ رضا من جماهيرها (أي: جماهير الأمّة). أفليس الله يقول آمرًا نبيَّه الخاتم: "وشاورهم في الأمر"؟! هذا وهو المُصطفى! فكيف بنا نحن (الذين بعده، وكل من عاصره) الأدنى منه مقامًا وشأنًا؟!

لذلك، الشورى في حياة المسلم هي منهج، ونمط حياة في كلّ شؤونه، صغيرها وكبيرها. وليست هي متعلّقة بجوانب الحكم فقط، بل وفي البيت أيضًا، إذ فيه تبدأ أول ممارسة حقيقيّة للشورى، ومنه (أي: البيت المسلم الحقيقي) تخرج أجيال مؤمنة بها، ممارسةً لها، تطحن بها عظام الاستبداد قبل أن تُصبح عظامًا حتى!

***

إننا عندما نخوض في مسألة السعي نحو تفكيك الكيان السعودي الغاصب وإعلان قيام سلطة الجماهير وتأسيس الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية - لا سيما ونحن أول الذين رفعوا شعار «تفكيك الكيان السعودي واجب وضرورة» - فإن لدينا تصورًا واضحًا لما نريد، وليس الأمر مجرد رفع شعارات براقة وعبارات رنانة، وإنما هناك ما نريد له أن يتم بعد تفكك أو تفكيك كيان آل سعود وزوالهم، وليس هو أننا نريد فقط اجتثاث آل سعود وكيانهم، ثم نظل هكذا نتفرج على واقع جديد لا تكون لنا رؤية لما يجب أن يكون عليه، وليس أيضًا أننا نريد الاحتراب وسفك الدماء بين الناس أو الفوضى والخراب وانعدام الأمان.وإنما نحن نريد واقعًا أفضل بكثير من واقع اليوم، يقوم على أسس سليمة، أسس الحرية والمساواة والعدل والشورى والاختيار، لا الغصب والجبر والتمييز والقهر والاستبداد. وتصورنا للمشروع أو المقترح البديل جد يسير وسهل الفهم وممكن التطبيق بإذن الله، إذا ما اتحدت الجهود وصدقت النوايا.

***

نـقول: إنـه بمجـرد تـفكك الـكيان الـسعودي وتحـرر الأقاليم والمدن الواحدة تلو الأخرى من قبضة آل سعود، فإنه يتم الآتي: يتداعى سكان كل منطقة وإقليم ليفرزوا (200 أو أكثر أو أقل، سيحدد الرقم المناسب طبقًا للتعداد السكاني لكل إقليم، من قبل المختصين في هذا) شخصية كفؤة (ذكورًا وإناثًا) عبر آليات انتخابية تضعها لجان مختصة في كل إقليم في الوقت المناسب، ليشكلوا بعد ذلك مجلس شورى محليًا؛ أو هو أشبه بحكومة محلية تدير شؤون ذلك الإقليم وتسير شؤون جميع سكانه.

وعندما نقول سكان تلك المنطقة أو الإقليم، فإننا نعني كل من يعيش فيها (بغض النظر عن جنسه ولونه وعرقه ولسانه...)؛ فليس الأمر محصورًا بأحد دون أحد ولا جماعة دون جماعة. ثم يقوم ذلك المجلس المحلي بفرز (30 أو 35) عضوًا عبر التصويت المباشر من أعضاء المجلس المحلي، ليكونوا ممثلي تلك المنطقة في المجلس الشوري الاتحادي في العاصمة الاتحادية.

ويتمُّ ذاتُ الأمرِ في كلِّ الأقاليمِ والمناطقِ الأخرى في غضونِ ما لا يتجاوزُ ستةَ أشهرٍ.

وقلنا إن العاصمة التي نقترحها ستكون المدينة المنورة، على أن يخضع ذلك للتصويت أيضًا.

فإذا ما تمَّ فرزُ (30) عضوًا من كلِّ مجلسِ شورى محلّي، يقوم الأعضاءُ المُفرَزون بتشكيلِ المجلسِ الشوريِّ الاتحاديِّ في مدةٍ لا تتجاوزُ ثلاثةَ أشهر.

وبذلك يكون لدينا مجالس شورى محلية بصلاحيات واسعة تمنحها حق ممارسة الحكم الذاتي (المؤقت) في كل إقليم، ريثما يتم التصويت على حالة الاتحاد بين الأقاليم في المجلس الاتحادي والعاصمة الاتحادية، وترشيح اسم الجمهورية واختيار علمها، مع الابتعاد عن أي شعار قومي؛ والتركيز على الأبعاد الإسلامية حصرًا، (واقترحنا نحن أن يكون الاسم هو: الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية)، ويتم وضع دستور للبلاد ويعرض على الاستفتاء الشعبي، فإذا ما حصل على أغلبية يتم اعتماده، ثم البدء بتشكيل الحكومة الاتحادية (مع خيار بقاء الحكم الذاتي لكل إقليم إذا اختار سكانه ذلك)، ويكون لدينا كذلك المجلس الشوري الاتحادي الذي يمتلك صلاحية اختيار رئيس الوزراء، ويخوّله بتشكيل الحكومة الاتحادية.

فإذا ما تم تشكيل الحكومة الاتحادية، يتم إرسال نائب لكل وزير من أعضاء الحكومة الاتحادية لكل إقليم من الأقاليم (التي لم تصوت لخيار بقاء الحكم الذاتي)، لتكون الجماهير عامة مشاركة بشكل أوسع ومراقبة بشكل أكبر وأدق لكل ما تقوم به الحكومة الاتحادية.

وبعد ذلك كله يتم الإعلان عن بدء السباق الرئاسي لاختيار رئيس الجمهورية الإسلامية الاتحادية في الجزيرة العربية، والذي ستكون كل صلاحياته محددة من قبل مجلس الشورى الاتحادي.

ونؤكد هنا مجددًا على أن الأساس الذي تقوم عليه هذه الجمهورية هو أساس الإسلام وقيمه وتشريعاته وفلسفته ومبادئه وأصوله الكلية؛ وأن أساس الانتماء فيها هو الانتماء الإسلامي العام، أي لا للكيان السياسي ذاته وإنما للإسلام وقيمه فقط، وعليه فإن سكان الأقاليم هم كل من يعيش فيها، بغض النظر عن لغاتهم وأجناسهم وأعراقهم وألوانهم وحتى أديانهم (ما داموا مسالمين)، وبغض النظر عن سبب عيشهم فيها، فقد يكونون فيها منذ وُلدوا هم وآباؤهم وأجدادهم وأجداد أجدادهم، أو يكونون قد انتقلوا إليها

لاجئين أو مهاجرين أو باحثين عن الرزق والاستقرار في فترة ما من حياتهم فأصبحوا يعيشون فيها بشكل دائم. وبالتالي، فإن كل اللغات معترف بها، ومن حق كل من يعيش في الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية أن يتحدث بلغته، وأن يتعلمها ويعلّمها، والدولة مسؤولة عن توفير المترجمين في كل مؤسسات الجمهورية لكل اللغات.

ولا ينص الدستور على لغة رسمية محددة، وإنما يشير فقط إلى اللغة العامة التي تتحدث بها الأغلبية، مع احترام بقية اللغات، بحيث لا يقع أي تمييز على أساس اللغة بين المسلمين وكل الذين يعيشون على أرض الجمهورية الإسلامية.

وبما أن اللغة العربية هي لغة الأغلبية (ولذلك سميت جزيرة العرب أو الجزيرة العربية، مع أنه حتى هذا الاسم ليس مقدسًا ولا جامدًا بالنسبة لنا)، فستكون هي اللغة العامة (بغرض تيسير سير شؤون الحياة والناس، وحق الناطقين بها في أن يتحدثوا بها، مع النص دستوريًا على الاهتمام والعناية بتعليم لسان القرآن المحفوظ بأمر الله، وتطوير وتيسير سبل تعلم العربية لمن أراد تعلمها)، دون

إقصاء بقية اللغات أو التمييز في الحقوق والواجبات على أساسها، اللهم إلا فيما هو متعلق بمجال تعليم اللغة نفسها.

***

وطبعًا، الفترات الرئاسية هي فترتان فقط، كل فترة خمسُ سنوات، وكذلك رئاسة الوزراء.

*ملحوظة: تُجرى الانتخاباتُ النيابية للأعضاء كل (4 أو 5) سنوات -حسب ما تُقرّره لجان الاختصاص- على مستوى المجالس المحلية، والمجلس الاتحادي بالتبعية، لأنه لا يصل إلى مجلس الشورى الاتحادي من لم يُنتخب ابتداءً من الناخبين، ثم ثانيًا من النواب المنتخبين في المجالس المحلية.

***

ومما يجب الدعوة إليه والدفع باتجاهه، بضغط من جماهير الأمة في العالم الإسلامي كله، هو ضرورة أن تشارك في إدارة الحج والعمرة جميع الدول الإسلامية بالشورى والعدل، عبر هيئة تنظيمية إسلامية منتخبة، وذلك لقوله تعالى: {..وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى

الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} (المائدة: ٢)؛ ولأن المسجد الحرام قد جعله الله للناس سواء، العاكف فيه والباد: {..وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ..} (الحج: ٢٥)، لا فرق بين المقيم فيه أو الزائر له، وليس هو حكرًا على أحد بعينه (والمسجد النبوي كذلك)، كما يروّج لذلك المتسلطون على مكة والمدينة اليوم (نعني آل سعود، ومن شابههم ممن يحملون فكرة زعم أحقيتهم دون غيرهم بمكة والمدينة!)، حيث يحرمون كثيرًا من المسلمين من زيارة بيت الله الحرام، لا لشيء إلا لأن لهم مواقف سياسية معارضة!!

.

وفيما يخصُّ أسرة آل سعود، فإن القضاء هو حصرًا من سيتولى أمرهم، يقوده قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ} [المائدة: 8].

فلا يُنفَّذ بحقهم شيءٌ إلا بحكمٍ منه (أي: القضاء)، فلا يُقتَل منهم سوى القتَلة ومن ثبت أنه متورّط في جرائم قتلٍ أو اغتصابٍ أو استعبادٍ أو تعدٍّ على الأعراض (حرابة)، وما دون ذلك من فسادٍ ماليٍّ ونهبٍ لثروات الشعب واستيلائهم على الأراضي الشاسعة وغيرها دون وجه حق، فيتم محاسبتهم عليها أشدَّ حساب، ويتم -بتكليفٍ من القضاء- ملاحقة الهاربين منهم إلى الخارج، ومحاكمتهم، واستعادة كل هللةٍ في حساباتهم البنكية لصالح خزينة الأمة. وكذلك، يُصادَر كلّ ما هو مسجل بأسمائهم، سواء

في الداخل أو في الخارج، هذا بالإضافة -طبعًا- لتجريدهم من ألقابهم الكُفرية الشِّركية (صاحب السمو الملكي، أو صاحب الجلالة، الأمير، أو الملك...)، ويتم إلغاء لقب "آل سعود!" ويُتعامل معهم بعد انتهاء محاكماتهم كمثل غيرهم، فيعملون مثل الناس، وينزلون إلى الشوارع معهم، لا قصور، ولا مزارع، ولا يخوت، ولا أراضٍ شاسعة منهوبة من أصحابها.

ولن تتكفل الدولة بالصرف عليهم، إلا كما تصرف على الفقراء والمحتاجين. ومن يحاول منهم -ولو همسًا- أن يعبث بأمن البلاد أو يَحلُم باستعادة مملكتهم، سيتم تحويله إلى القضاء للنظر في أمره، آملين أن يصدر بحقه الحكم العادل الرادع. ونفس الأمر ينطبق على أسرة آل الشيخ، وبقية الأسر التي هي ضمن دائرة آل سعود ومتورّطة معهم في دماء وأموال المسلمين .

***

أخيرًا: أدعو كل معارضي آل سعود إلى تأمل هذا المقترح، والنظر فيه بعناية، علَّنا نجتمع حول مشروعٍ جامع، يهدف إلى تأسيس الدولة المدنية الاتحادية

الجمهورية الشورية؛ دولة القانون والحقوق والحريات والكرامة والمساواة والعدالة... (الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية)، ونحرر الديار، ونعيد الحقوق إلى أصحابها، ونحاسب كلَّ من تورط في جرائم هذا الكيان الغاصب.

وفي الختام:

إنَّ هذا المقترح، كما يدلُّ عليه اسمه، ليس إلا اقتراحًا أوليًا، يستمدُّ شرعيَّتَه بالتزامه بالشرع وإرادةِ واختيارِ جماهيرِ الشَّعب، كما أوضحنا سابقًا. وهو يضعُ تصورًا عامًّا، تاركًا تفاصيلَ الأمور، ومنها الشؤون الاقتصادية على وجه الخصوص، لأهلِ الاختصاص الذين يعاونون ممثلي الشَّعب المنتخبين في مجالسِ الشورى المحلية والاتحادي.

ومع أنَّ هذا المقترح -كما نرى- قابلٌ للتنفيذ، فإنه كذلك مفتوحٌ دومًا للإضافةِ والتطوير المستمر، لا سيَّما من قبل المختصين المخلصين، بما يُحقِّق مقاصدَ الشرعِ ومصلحةَ الأمَّة.

وهذا ما لدينا، ومن كان عنده أفضل ممَّا طرحنا، فليأتِ به، ويعرضه على الأمَّة، مستصحبًا في ذلك المصلحة العامة التي لا تتعارض مع مقاصد الشرع الحنيف، وحقوقَ

ومصيرَ الأمَّة.. فيترفع عن عقد النفسِ ودنس الأنا، وحب الظهور واللهثَ وراء الألقاب والمناصب.

{..إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ} [هود: 88].

سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ،
وَسَلَـٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ،
وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ

•••

تم بحمد الله.